

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٩٦

الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد لي كيونغ تشول
	رواندا	السيد ندوهونغيري هي
	شيلي	السيد كاييساس
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1460801 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق لعدم إحراز تقدم في عملية نزع السلاح الطوعية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بحسب التقييم الذي ورد في البيان المشترك الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويشير مجلس الأمن إلى بيانه الصحفي المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ويؤكد من جديد ضرورة عدم التأخر عن تاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وهو التاريخ النهائي الذي حددته المنطقة لعملية نزع السلاح الطوعية. ويدعو مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العمل فوراً على تحديث خطط العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ينبغي أن تبدأ في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير. ويكرر مجلس الأمن مجدداً دعوته الموجهة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تتخذ بشكل فوري، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، إجراءات عسكرية ضد قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأعضائها الذين لا يشاركون في عملية التسريح أو الذين يواصلون ارتكاب انتهاكات تمس بحقوق الإنسان.

”ويذكر مجلس الأمن كذلك بأن المسارعة إلى تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تمثل أولوية قصوى لتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، بما يتفق مع الالتزامات الأوسع نطاقاً التي وردت في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويشير مجلس الأمن إلى أن قادة وأعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كانوا في صفوف مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤ في رواندا، التي قُتل فيها أيضاً الهوتو وغيرهم ممن وقفوا في وجه ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، ويذكر بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي مجموعة خاضعة لجزاءات الأمم المتحدة، وتعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتواصل تشجيع وارتكاب عمليات قتل على أساس إثني وعلى أسس أخرى في رواندا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويكرر المجلس دعوته إلى المنطقة للامتثال للالتزامات المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وإلى عدم التسامح أو تقديم المساعدة أو الدعم من أي نوع إلى الجماعات المسلحة، وإلى عدم منح ملاذ أو توفير حماية من أي نوع إلى الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات أو تجاوزات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وأعمال الإبادة الجماعية، أو الأشخاص الخاضعين لنظام جزاءات الأمم المتحدة. ويكرر مجلس الأمن كذلك تأكيد استعداده للنظر في فرض جزاءات محددة الأهداف ضد أي فرد أو كيان يتبين أنه يدعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أو أي جماعة مسلحة أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويدين مجلس الأمن بشدة الهجمات التي شنها مؤخراً تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني،

تدخل سريع تابعة للقوات المسلحة، ويدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز التقدم المحرز في استعادة سلطة الدولة وتحقيق الإصلاحات الأوسع نطاقاً المطلوبة في مجالات الحوكمة والاقتصاد وقطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل لولاية المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، كما هو مبين في قرار المجلس ٢١٤٧ (٢٠١٤). ويرحب مجلس الأمن أيضاً بمشاركة المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ويدعوه إلى أن يواصل، بالتنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، قيادة وتنسيق وتقييم تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية. بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن المسؤولية عن ضمان شفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها تقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الوطنيين. ويدعو مجلس الأمن إلى نشر تقويم وميزانية شاملين للانتخابات ويشدد على أهمية التخطيط والتحصين التامين وفي الوقت المناسب للانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة. ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية إجراء عملية انتخابية حرة ومنصفة وسلمية وشاملة للجميع، وتحترم إرادة الشعب الكونغولي، بما يتسق مع الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية الواردة في إطار اتفاق السلام والأمن والتعاون الذي يرمي إلى تعزيز خطة المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية. ويشدد مجلس الأمن على أن إجراء انتخابات ناجحة وذات مصداقية بما يتفق مع دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون عنصراً أساسياً في العمل المتواصل من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشكل جزءاً رئيسياً من الجهود الرامية إلى بناء السلام والاستقرار في الأجل الطويل في المنطقة.

حيث قُتل بوحشية ما يزيد على ١٠٠ من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال. ويحيط مجلس الأمن علماً ببيان الرئيس كاييلا الداعي إلى شن المزيد من العمليات العسكرية فوراً لتحديد هذه المجموعة هائياً، وذلك بدعم من البعثة. ويؤكد مجلس الأمن، وفقاً لقراره ٢١٤٧ (٢٠١٤)، أهمية ضمان الحماية الفعالة للمدنيين. ويؤكد مجلس الأمن أنه لن يجري التسامح مع أي جهد يهدف إلى تقويض قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وأنه يجب محاسبة المسؤولين عن تهديد حفظة السلام أو الهجوم عليهم.

”ويشير مجلس الأمن إلى أهمية استكمال التسريح الدائم لمقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين والتعجيل بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، بالتنسيق مع الدول المعنية في المنطقة. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة قيام جميع الأطراف بالتغلب على العوائق التي تحول دون إعادة إلى الوطن في الاجتماع الذي سيعقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في كينشاسا ويذكر مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين بالتزاماتهم الواردة في إعلانات نيروبي.

”ويؤكد مجلس الأمن أن عودة الاستقرار الدائم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة تتطلب أيضاً القيام سريعاً بتنفيذ الإصلاحات التي التزمت بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار اتفاق السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويشدد مجلس الأمن على الأهمية الاستراتيجية لهذا الاتفاق ويدعو جميع الجهات الموقعة إلى العمل معاً بقوة من أجل ضمان تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الإطار. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء البطء المستمر في إحراز تقدم في مجال إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء قوة

ومتابعتها، جزء لا يتجزأ من ولاية البعثة، ويعرب عن دعمه الكامل للمكتب المشترك لحقوق الإنسان، ولبعثة الأمم المتحدة، ولموظفي الأمم المتحدة. ويشير مجلس الأمن إلى أهمية التزامات وتعهدات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب، ويدعو الحكومة إلى التحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير. ويدعو مجلس الأمن إلى مواصلة التعاون والحوار بين البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يحيط مجلس الأمن علماً بالرسالة الموجهة من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وبإعراب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن استعدادها لمواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع المكتب المشترك لحقوق الإنسان.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة، ويدعو جميع الأطراف إلى أن تتعاون بشكل كامل مع البعثة وأن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل والموضوعي لولاية البعثة. ويشي مجلس الأمن على عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/22.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

”ويشير مجلس الأمن أيضاً إلى أن بعثة الأمم المتحدة لا يمكنها توفير الدعم اللوجستي إلا بعد أن تُعتمد خريطة الطريق للدورة الانتخابية وميزانيتها. ويشير مجلس الأمن أيضاً إلى أن هذا الدعم سيُقيّم ويُستعرض باستمرار تبعاً لما تُحرزه السلطات الكونغولية من تقدم في توجيه العملية الانتخابية، وذلك وفقاً للمعايير المبينة في الفقرة ١٦ من قراره ٢٠٥٣ (٢٠١٢).

”ويشير مجلس الأمن إلى أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب. ويلاحظ مجلس الأمن بقلق عميق استمرار التجاوزات الخطيرة الماسة بحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في حق المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه أيضاً بشأن التقارير والادعاءات التي تشير إلى استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن الكونغولية، ويكرر تأكيد ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب في هذا الصدد.

”وفي هذا السياق، يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء قرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية القاضي بطرد رئيس مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب مجلس الأمن أيضاً عن قلقه إزاء التهديدات التي وجهت مؤخراً إلى موظفين آخرين في المكتب. ويشير مجلس الأمن إلى أن رصد الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والإبلاغ عنها